ULJASH
المجلد 1، العدد 2، 2025
Vol: 1 , No: 2 , (2025)

مجلة جامعة لحج للعلوم التطبيقية والإنسانية
University of Lahej Journal of Applied Sciences and Humanities
ISSN: 3105-000X

OPEN ACCESS

أثر حوكمة القطاع العام على المتغيرات الاقتصادية في فلسطين

بدر شحدة سعيد حمدان [1]، أحمد محمود إبراهيم عبد الوهاب [2]

[1] أستاذ الاقتصاد المساعد في الجامعات الفلسطينية، فلسطين

[2] وزارة المالية الفلسطينية، فلسطين

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2024/12/23	2025/01/22	2025/12/21

للاقتباس: حمدان، بدر؛ عبد الوهاب، أحمد. (2025). أثر حوكمة القطاع العام على المتغيرات الاقتصادية في فلسطين. *مجلة جامعة لحج للعلوم التطبيقية والإنسانية*، *1*(2)، 275-285.

الملخص

تحققت الدراسة من تأثير حوكمة القطاع العام على المتغيرات الاقتصادية في فلسطين خلال (2002-2021)، واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي والمنهج القياسي، وتم بناء النماذج القياسية للتحقق من أثر حوكمة القطاع العام على المتغيرات التابعة (النمو الاقتصادي، البطالة، الاستثمار الكلي)، باستخدام برنامج E-views 12، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج، منها:

- وجود أثر إيجابي لفاعلية الحوكمة في النمو الاقتصادي الفلسطيني.
- وجود أثر عكسي للمشاركة والمساءلة في النمو الاقتصادي في فلسطين.
- وجود أثر إيجابي للاستقرار السياسي في الاستثمار في فلسطين.
- وجود أثر لجودة التشريعات في الاستثمار الكلي الفلسطيني.
- وجود علاقة عكسية بين السيطرة على الفساد ومعدل البطالة في فلسطين.

وفي ضوء النتائج السابقة تم الخروج بعدد من التوصيات من أهمها الاهتمام ببعض مؤشرات الحوكمة التي لم تثبت معنويتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، رغبة في تدعيم المتغيرات الاقتصادية الكلية، مع زيادة الاهتمام ببعض مؤشرات الحوكمة التي تثبت معنويتها وأثرها الإيجابي على المتغيرات الاقتصادية الكلية. وخلق البيئة الاجتماعية والمؤسساتية الداعمة لمتغيرات الحوكمة لتهيئة الأرضية والمناخ المناسب للنشاط الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: حوكمة القطاع العام، النمو الاقتصادي، البطالة، الاستثمار الكلي.

©2025، حمدان؛ عبد الوهاب الجهة المرخص لها: مجلة جامعة لحج للعلوم التطبيقية والإنسانية.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

المقدمة:

أضحى العالم يعاني العديد من الأزمات التي ألقت بظلالها على الأداء الاقتصادي العالمي، وتعدُّ فلسطين أحد هذه المناطق التي واجهت المعاناة من الأزمات الاقتصادية المتلاحقة والمتراكمة في العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث التراجع والتذبذب المستمر في معدل النمو الاقتصادي الفلسطيني؛ إ بلغ في العام 2020 ما يقارب (-9.35)، كما ارتفعت نسبة البطالة لتسجل (26.4%) في العام 2021، كما ارتفعت نسبة الفقر، وهذا يتطلب التدخل ووضع السياسات واتباع الإجراءات التي تحد من هذه الأزمات.

ومن الجدير ذكره أن الحوكمة ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالتنمية الاقتصادية، إذ تعكس الإدارة الجيدة لكافة مؤسسات الدولة من خلال السياسات والآليات والممارسات التي تستند إلى مبادئ الشفافية والمشاركة والمساءلة، بالإضافة إلى تعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد، مما يسهم في تحقيق المساواة بين المواطنين.. كما تتميز الحوكمة بالالتزام بالقوانين والسياسات والخطط الإستراتيجية والإجراءات لتحقيق العدالة والشفافية والجودة.

وهناك العديد من الدراسات الحديثة التي أكدت على أهمية الحوكمة وتأثيرها في التنمية الاقتصادية والبطالة والفقر ومعدلات التضخم وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الكلية، مما سبق تسعى هذه الدراسة للكشف عن أثر حوكمة القطاع العام في المتغيرات الاقتصادية الكلية. ومن أجل تحقيق ذلك سيتم الاعتماد على النماذج القياسية الكمية، وذلك على النحو الآتي: (المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، جودة التشريعات، سيادة القانون، السيطرة على الفساد؛ كمتغيرات مستقلة مع المتغيرات التابعة، الاستثمار، البطالة، إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة سنة الأساس 2025).

مشكلة الدراسة:

في ظل التطورات التكنولوجية والتقنية المتسارعة وحدوث العديد من الأزمات على المستوى العالمي، التي أثرت سلبًا على الاقتصاديات العالمية؛ كارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتذبذبات سعر الصرف وأسعار المعادن الثمينة، وفلسطين تعدُّ جزءًا من العالم، وبالتالي تأثر الاقتصاد الفلسطيني بالعديد من

الأزمات، بالإضافة لخصوصية الاقتصاد الفلسطيني والسيطرة من قبل الاحتلال على المعابر والحروب المستمرة، كل ذلك انعكس على المتغيرات الاقتصادية الفلسطينية من ارتفاع معدل البطالة وتراجع الاستثمار وتدني مستوى النمو الاقتصادي بالإضافة لتذبذب معدل النمو الاقتصادي، وممّا لا شك فيه أنّ حوكمة القطاع العام يمكن أن تُسهم في تخفيف الآثار المترتبة عل المشكلات الاقتصادية كالبطالة وتراجع الاستثمار وتدني معدلات النمو الاقتصادي، وهناك العديد من الدراسات التي أكدت على ذلك كدراسة (المتيم، وعبيد، 2022) التي أكدت على وجود أثر لحوكمة القطاع العام في النمو الاقتصادي في كل من الصين ومصر، ودراسة (Vachuiden, Ngouhouo, 2022) التي أكدت على وجود أثر إيجابي لحوكمة القطاع العام في النمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء، ودراسة (اللوي، وآخرون، 2020) التي أكدت على وجود أثر لحوكمة القطاع العام في التنمية الاقتصادية في العديد من الدول العربية والمتمثلة في كل من (الجزائر، تونس، المغرب، مصر، لبانان، والمملكة العربية السعودية، والإمارات، والبحرين). بالإضافة لدراسة (Shabbir, et al. 2019) التي أكدت على وجود أثر لحوكمة القطاع العام في البطالة في دول جنوب آسيا. ودراسة (مصطفى، 2018) التي توصلت لوجود دور للحوكمة في جلب الاستثمار في جمهورية مصر العربية، مما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما أثر حوكمة القطاع العام في المتغيرات الاقتصادية الكلية الفلسطينية؟

أهداف الدراسة:

1. معرفة واقع حوكمة القطاع العام ومستواه في فلسطين.
2. تحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية الفلسطينية (الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار، البطالة).
3. تقدير أثر حوكمة القطاع العام في المتغيرات الاقتصادية.
4. تقديم التوصيات والاقتراحات لأصحاب القرار من أجل تعزيز المتغيرات الاقتصادية الكلية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

فرضيات الدراسة:

1. من أجل تحقيق هدف الدراسة تم بناء الفرضيات الآتية:
2. يوجد أثر طردي لفاعلية الحكومة في النمو الاقتصادي في فلسطين.
3. كلما زادت المشاركة والمساءلة، زاد الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.
4. ينعكس الاستقرار السياسي إيجابيًّا على الاستثمار الكلي الفلسطيني.
5. يوجد أثر إيجابي لجودة التشريعات في الاستثمار الكلي في فلسطين.
6. هناك علاقة عكسية بين السيطرة على الفساد ومعدل البطالة في فلسطين.

1. الإطار النظري والدراسات السابقة

مفهوم حوكمة القطاع العام:

هناك العديد من التعريفات والمفاهيم الخاصة بالحوكمة؛ فقد عرفت مؤسسة التمويل الدولية الحوكمة بأنها: النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها (حسن، 2006). كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مفهوم حوكمة المؤسسات في عام 1988 بأنه: النظام الذي يوجه ويضبط أعمال المؤسسة؛ إذ يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في المؤسسات مثل: مجلس الإدارة، الإدارة، المُسهمين وذوي العلاقات، كما يضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشأن المؤسسة، بالإضافة لوضع الأهداف والإستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة والتقييم وأسس الأداء (OECD PERSPECTIVE: 15)، وهناك العديد من التعريفات للحوكمة في القطاع العام؛ فالحوكمة في القطاع العام نظام يتم من خلاله تنظيم أنشطة المؤسسات وفقًا لمجموعة من القوانين والأنظمة والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء. ويعتمد ذلك على اختيار الأساليب الفعالة والمناسبة لتنفيذ خطط المؤسسة وأهدافها، وتنظيم العلاقات بين الأطراف الرئيسية التي تؤثر في الأداء، وعرفتها الأوساط العلمية بأنها: الحكم الرشيد الذي يتم تطبيقه عبر حزمة من القوانين والقواعد التي تؤدي إلى الشفافية وتطبيق القانون (متاني، وآخرون، 2017 (، أما البنك الدولي (World Bank) فعرفها: بالحكم المعتمد على تقاليد ومؤسسات يتم من خلالها ممارسة السلطة في الدولة بهدف خدمة الصالح العام، ويشمل هذا التعريف: عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم، وقدرة الحكومة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة بفاعلية، واحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها. من خلال ما سبق، تبين للباحثين أنّ الحوكمة تعني وجود نظم تنظم العلاقات بين الأطراف الرئيسية في الشركة أو المؤسسة بهدف تحقيق الشفافية، ومكافحة الفساد، وتعزيز مساءلة إدارة المؤسسة. كما تهدف إلى حماية حقوق المُسهمين، وضمان إسهام عمل المؤسسة أو الشركة في تحقيق أهدافها وإستراتيجياتها طويلة الأمد.

أهداف حوكمة القطاع العام:

هناك العديد من الأهداف المتعلقة بحوكمة القطاع العام ويمكن إجمالها في الآتي: (وزارة تطوير القطاع العام، 2017):

تعزيز ثقة المواطنين والقطاع الخاص بمؤسسات الدولة، والعمل على رفع معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

تعزيز مبدأ العدالة والشفافية والنزاهة في ممارسة السلطة وإدارة المال العام وموارد الدولة، والعمل على تقليص استغلال السلطة العامة لأغراض شخصية.

تعزيز مبدأ المساءلة والمحاسبة لكل الدوائر والمؤسسات الحكومية والموظفين فيها، والعمل على تقييم مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات.

العمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين وأصحاب العلاقة المتأثرين من السياسات الحكومية.

تعزيز مستوى الكفاءة والفاعلية والمشاركة لدى الأفراد والمؤسسات لخلق بيئة مناسبة وداعمة للتطوير والإبداع.

زيادة مستوى رضا المواطنين عن الخدمات التي يقدمها القطاع العام.

زيادة القدرات التنافسية للدولة، مما يعزز الحصول على مصادر التمويل.

تحسين القدرة على التكيف مع التغيرات في البيئة الخارجية.

العمل على الحماية اللازمة للملكية العامة.

تبني أنظمة فعالة للرقابة الداخلية تحدُّ من المخاطر.

تعزيز الأداء المؤسسي وتطويره من خلال المتابعة والتقييم من أجل رفع مستوى الإدارة العامة.

ممّا سبق يتضح أنّ الغاية الأساسية لحوكمة القطاع العام هي تعزيز ثقة الموطنين في مؤسسات الدولة، وزيادة رضا المواطنين وتطبيق مبادئ الحوكمة.

أهمية حوكمة القطاع العام:

هناك أهمية كبيرة للحوكمة في القطاع العام لأنها تعمل على رفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، وتهدف إلى تفعيل المساءلة من خلال وضع معايير للحكم الرشيد في القطاع العام، الذي يمتلك نظامًا رقابيًا يساهم في تعزيز أداء القطاع العام ومحاربة السلوك غير السليم، مما يساعد في تجسيد هذه المبادئ في الواقع، ويدفع بالتالي نحو تقديم خدمات أفضل (IFAC, 2013). وأكد Khalid, Alan& Sail (2013) على أن تطبيق الحوكمة في القطاع العام من شأنه رفع الجودة وتعزيزها في تسع مجالات هي: التحالف الإستراتيجي، والتخطيط الإستراتيجي، وإدارة المخاطر، والتدقيق، ومكافحة الغش والاحتيال، وجودة الأداء، والموارد المالية، وإدارة الموارد البشرية، والبنية التحتية والمرافق.

كما أكد Mutahaba (2014) أنّ الحوكمة وتطبيق قواعدها تشجع مديري مؤسسات القطاع العام على اتخاذ القرارات بصورة أفضل، وتوجههم نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتعمل على ترسيخ مفهوم المساءلة عن إدارة الموارد؛ فتطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة المتمثلة بالمشاركة، وسيادة القانون، والشفافية، والمساءلة، والعدالة، والكفاءة عادة ما تمكن الموظفين من تقديم خدمات عالية الجودة (Alaaraj& Ibrahim,2014).

أبعاد حوكمة القطاع العام ومؤشراته:

حاولت العديد من المؤسسات الدولية تطوير معايير لحوكمة القطاع العام، ومنها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إذ أكدت على أربعة معايير للحوكمة في القطاع العام وهي: دولة القانون، وإدارة القطاع العام، والسيطرة على الفساد، وخفض النفقات العسكرية، كما اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على

المعايير الآتية للحوكمة في القطاع العام وهي: (سيادة القانون، ترشيد عمليات اتخاذ القرار، اللامركزية، الشفافية، المساءلة، التكافؤ، الرؤية الإستراتيجية)، ولقد اقترحت الأمم المتحدة ثماني قواعد أساسية للحوكمة الجيدة هي: المشاركة، سيادة القانون، الشفافية، الاستجابة لمتطلبات المجتمع، والتوافق بين الجهات المشاركة في الحوكمة، الشمول والإنصاف، الفعالية والكفاءة، والمساءلة (العراجنة، 2018). أما منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ فقد اقترح ستة عناصر هي: (سيادة القانون، الشفافية، المساءلة، الأخلاقيات، والنزاهة، والاستخلاف والقيادة).

قام البنك الدولي بتطوير مجموعة من المؤشرات لقياس جودة الحوكمة في دول العالم، ويتم تنفيذها سنويًا في 215 دولة. تعكس هذه المؤشرات مجموعة من البيانات البحثية التي تلخص آراء حول جودة الحوكمة، استنادًا إلى تقييمات من مستجيبين مختلفين، وتشمل الشركات والمواطنين والخبراء في البلدان الصناعية والنامية. يتم جمع هذه البيانات من معاهد بحثية ومراكز فكر ومنظمات غير حكومية، بالإضافة إلى منظمات دولية وشركات من القطاع الخاص. لا تعكس هذه المؤشرات آراء البنك الدولي الرسمية أو آراء المديرين التنفيذيين أو الدول التي يمثلونها، ولا تُستخدم لتخصيص الموارد من قبل مجموعة البنك الدولي. وتُمنح قيمة لكل مؤشر تتراوح بين0 -2.5 إذا كان الالتزام به ضعيفًا، و +2.5 إذا كان الالتزام به قويًا. وهذه المؤشرات هي (متاني، وآخرون، 2017):

1. المشاركة والمساءلة: يقيس قدرة المواطنين على المشاركة في انتخاب الحكومة، فضلًا عن حرية الرأي والتعبير وحق التجمع.
2. الاستقرار السياسي وغياب العنف: يقيس احتمالات حدوث أعمال عنف أو التغيير غير السلمي في السلطة.
3. فعالية الحكومة: يقيس جودة الخدمات العامة، وكفاءة الخدمة المدنية، ومدى استقلالها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، بالإضافة إلى التزام الحكومة بتنفيذها.
4. جودة التشريعات: يعكس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وقوانين فعالة تعزز وتطور القطاع الخاص.
5. سيادة القانون: يقيس مدى ثقة الأفراد في القوانين والأنظمة التي تحكم المجتمع.
6. السيطرة على الفساد: يقيس مدى تداخل مؤسسات القطاعين العام والخاص، واستغلال النفوذ وأشكال الفساد الأخرى.
7. النمو الاقتصادي هو زيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن (قرون، 2015).
8. البطالة: إن البطالة تشمل الأشخاص الذين هم في سن العمل، وراغبون فيه، وباحثون عنه، ولكنهم لا يجدون المدة التي تقاس فيها البطالة (منظمة العمل الدولية، 2023).
9. الاستثمار: يمثل الاستثمار تيارًا من الإنفاق المتواصل على الأصول الإنتاجية؛ كشراء الآلات والمعدات وهي الأصول الرأسمالية (حمدان، ودرويش، 2022).

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي ركزت على الحوكمة والنمو الاقتصادي، منها الدراسات العربية والأجنبية، وسيتم التطرق لأهم الدراسات التي ركزت على حوكمة القطاع العام، والدراسات التي ركزت على المتغيرات الاقتصادية، وذلك على النحو الآتي:

الدراسات العربية:

دراسة (المتيم، وعبيد، 2022)، بعنوان: دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية في الصين ومصر.

تعرفت الدراسة على دور حوكمة الشركات على التنمية الاقتصادية في الصين ومصر كدراسة مقارنة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، من خلال نموذج قياسي يتضمن استخدام المتغير الصوري للصين ومصر معًا من أجل زيادة كفاءة النتائج، وتبين وجود أثر إيجابي لبعض مؤشرات الحوكمة على التنمية الاقتصادية في كل من الصين ومصر، وهي: مؤشر السيطرة على الفساد، وسيادة القانون، وجودة التشريعات، وفعالية الحكومة في الصين، في حين كانت المؤشرات الإيجابية في مصر على الترتيب هي: سيادة القانون، جودة التشريعات، فعالية الحكومة، ثم الاستقرار السياسي والسيطرة على الفساد.

دراسة (حداد، المخزنجي، 2021)، بعنوان: أثر تطبيق قواعد الحكم الرشيد في مؤشرات التنمية المستدامة في بلديات الضفة الغربية محافظة رام الله والبيرة أنموذجا.

تحققت الدراسة من تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة على مؤشرات التنمية المستدامة في بلديات الضفة الغربية، مع أخذ بلديتي رام الله والبيرة كنموذج. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تطبيق استبانة على عينة بلغ حجمها 294 عضوًا من أعضاء البلديات وموظفيها. وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير لنموذج أبعاد الحوكمة الرشيدة في بلديات محافظة رام الله والبيرة على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البلديات المذكورة.

دراسة (بودالية، وجميلة، 2021)، بعنوان: أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي دراسة حالة دول شمال إفريقيا- الجزائر، تونس، المغرب – (2017-2000)

هدفت الدراسة إلى إيجاد العلاقة التي تربط الحوكمة بالنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب)، واعتمدت الدراسة على بيانات إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بالدولار الأمريكي كمتغير تابع ومقياس للنمو الاقتصادي لدول العينة خلال المدة الزمنية (2017-2000)، وعلى بعض متغيرات الحوكمة كمتغيرات مستقلة وذلك باستخدام panel – VECM، وقد توصلت الدراسة لجملة من النتائج أهمها: وجود أثر إيجابي على المدى البعدي لمؤشرات الحوكمة المدروسة على النمو الاقتصادي، واستندت الدراسة إلى أنّ النمو الاقتصادي يزيد ويتطور كلما تحسنت مؤشرات الحوكمة.

دراسة (اللوي، وآخرون، 2020)، بعنوان: أثر الحوكمة والانفتاح الاقتصادي على التنمية الاقتصادية وتنويع الصادرات في الدول العربية "دراسة حالة مجموعة من الدول العربية للفترة 2018-1995"

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الحوكمة والانفتاح الاقتصادي على التنمية الاقتصادية وتنوع هيكل الصادرات لمجموعة الدول العربية (الجزائر، تونس، المغرب، مصر، لبنان، والمملكة العربية السعودية، والإمارات، والبحرين) خلال الفترة الزمنية (2018-1995)، واستخدمت الدراسة نماذج البانل داتا، وقد توصلت لجملة من النتائج أهمها: وجود أثر إيجابي للحوكمة على النمو الاقتصادي، كما أن لحرية الاستثمار أثرا في زيادة تنوع الصادرات في البلدان محل الدراسة.

دراسة (صليحة، ونوال، 2019)، بعنوان: فعالية حوكمة القطاع العام كإحدى آليات تحديث التسيير العمومي.

هدفت الدراسة إلى التعرف على حوكمة القطاع العام وأهم المبادئ التي جاءت بها، وكيفية الاستفادة منها في تحسين أداء مؤسسات القطاع العام، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة لوجود فعالية لحوكمة القطاع العام في أداء المؤسسات العامة في الجزائر.

دراسة (متاني، وآخرون، 2017)، بعنوان: أثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة الأردنية الهاشمية.

هدفت الدراسة إلى إبراز أثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة الأردنية الهاشمية، وركزت الدراسة على مؤشرات ومعايير البنك الدولي لحوكمة القطاع العام والمتمثلة في(المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فاعلية الحكومة، جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقاتها، سيادة القانون، السيطرة على الفساد)، واستخدمت الدراسة منهج التحليلي الوصفي والتحليل القياسي، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: أن مستوى جودة التشريعات هي في مستوى متقدم لكن المشكلة تكمن في تطبيق هذه التشريعات.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Vachuiden, Ngouhouo, 2022)، بعنوان: آثار الحوكمة على التنمية الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الحكم على التنمية الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء. تتضمن المنهجية الطريقة المعممة للحظات (GMM) بين الفترتين

(1996-2018)، فيما يقارب 33 دولة إفريقية جنوب الصحراء. النتائج تشير إلى أنّ للاستقرار السياسي وفعالية الحكومة تأثيرًا إيجابيًّا كبيرًا على التنمية الاقتصادية، بينها الجودة التنظيمية، والصوت والمساءلة، والسيطرة على الفساد والحكم، كما يؤثر القانون سلبًا وبشكل ملحوظ على التنمية الاقتصادية.

دراسة (Larissa,2022)، بعنوان: أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الحوكمة على النمو الاقتصادي في الكاميرون مقارنة بفنلندا. كان الهدف من الأطروحة هو مقارنة تأثير الحوكمة على النمو الاقتصادي لجمهورية الكاميرون مقارنة بالاقتصاد في فنلندا، كانت المنهجية المستخدمة لتحليل بيانات الأطروحة هي نموذج دراسة الحالة، تم جمع البيانات باستخدام النهج النوعي، بمساعدة المقالات عبر الإنترنت والكتب والمجلات الإلكترونية، نماذج الحالة المستخدمة كانت عواصم المدن، ياوندي في الكاميرون وهلسنكي في فنلندا، ولوحظ أن مستوى النمو الاقتصادي الناتج عن الحكم الرشيد أعلى نسبيًا في فنلندا مما كانت عليه في الكاميرون.

دراسة (Shabbir, et al. 2019)، بعنوان: التحقيق في تأثير الحوكمة على البطالة: حالة من دول جنوب آسيا

هدفت الدراسة إلى استكشاف العلاقة قصيرة المدى وطويلة المدى بين المتغيرات الاقتصادية ومعدل البطالة في دول جنوب آسيا. يتم استخدام نموذج تصحيح خطأ متجه للوحة إنشاء علاقة طويلة المدى وقصيرة المدى بين معدل البطالة والمختارين المتغيرات الاقتصادية. تم جمع البيانات من WDI وWGI وFDSD للأعوام (1994-2016). بغرض تحديد اتجاه العلاقة، تم استخدام اختبار سببية جرانجر، وظائف الاستجابة النبضية، تم استخدام (IRFs) وتحليل تباين الخطأ المتوقع لتقييم استقرار العلاقة بين معدل البطالة والمتغيرات الاقتصادية بمرور الوقت. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية ومهمة عند مستوى دلالة 5٪ بين الحوكمة ومستخدمي الإنترنت، الاشتراكات الخلوية المتنقلة واشتراكات النطاق العريض الثابت ورأس المال البشري والبطالة معدل اقتصادات جنوب آسيا. من ناحية أخرى، كان للنشاط المالي (الائتمان) والنمو السكاني علاقة إيجابية وذات مغزى مع معدل البطالة. أخيرًا، اختبار سببية جرانجر أظهرت علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين معدل الحوكمة والبطالة، في حين أظهر مستخدمو الإنترنت وأظهرت اشتراكات النطاق العريض الثابت علاقة سببية أحادية الاتجاه مع معدل البطالة؛ بالإضافة إلى أن النمو السكاني والنشاط المالي (الائتمان) والاشتراكات الخلوية المتنقلة ورأس المال البشري أظهرت عدم وجود السببية على المدى القصير.

دراسة (Afolabi, 2019)، بعنوان: تأثير الحوكمة على التنمية الاقتصادية في غرب إفريقيا: نهج اللوحة الديناميكية لنظام GMM.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الحوكمة على التنمية المستدامة في غرب إفريقيا من (2002-2016) وهي تتبنى نهج نظام GMM، باستخدام جميع مؤشرات الحوكمة الستة، التي تشمل الصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، والحكم للقانون ومراقبة الفساد. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: أن الصوت والمساءلة والاستقرار السياسي، ترتبط فعالية الحكومة وسيادة القانون ارتباطًا إيجابيًا بالتنمية مع الحكومة أظهرت الفعالية أن لها ذلك التأثير الأكبر، في حين أن الجودة التنظيمية ورقابة الفساد كذلك يظهر أنه مرتبط بشكل غير مباشر بالتنمية على المدى القصير. ومع ذلك، على المدى الطويل، كل الحوكمة ترتبط المؤشرات ارتباطًا مباشرًا بالتنمية في دول غرب إفريقيا، مع الاستقرار السياسي والجودة التنظيمية لها التأثير الأكبر.

من خلال عرض الدراسات السابقة يمكن التوصل لوجود العديد من أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، إذ اتفقت العديد من الدراسات كدراسة (Vachuiden, Ngouhouo, 2022) و(المتيم، وعبيد، 2022)، في تحديد أبعاد حوكمة القطاع العام وهي: (المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، جودة التشريعات، سيادة القانون، والسيطرة على الفساد) وهذا يتفق مع الدراسة الحالية. واختلفت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث استخدام المنهج.

كما يمكن إيضاح الفجوة البحثية وفق الجدول الآتي:

جدول (1): الفجوة البحثية

الفجوة البحثية	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
الفجوة النظرية	- جميع الدراسات السابقة وضحت أهمية الحوكمة في القطاع العام ومدى حاجة المنظمات إليها.	- اهتمت هذه الدراسة بدراسة أثر حوكمة القطاع العام في المتغيرات الاقتصادية الكلية
الفجوة المنهجية	- استخدمت بعض الدراسات المنهج الاستقرائي واستخدمت المنهج التحليلي، واعتمدت على البيانات الثانوية في التحليل.	- اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على البيانات الثانوية.
الفجوة المكانية	- تم تطبيق أغلب الدراسات السابقة في دول عربية وأجنبية.	- الدراسة الحالية طبقت في فلسطين
الفجوة التطبيقية	- طبقت الدراسات السابقة على مجتمعات وقطاعات مختلفة: كالمصارف، والشركات، والمنظمات، والخدمات، والمواصلات.	- طبقت الدراسة الحالية على القطاع الحكومي.
الفجوة المتعلقة بالمتغيرات	- ناقشت الدراسات السابقة الحوكمة والنمو الاقتصادي والبطالة والاستثمار كلًا على حدة.	- هدفت الدراسة الحالية إلى تحقق أثر حوكمة القطاع العام في النمو الاقتصادي والاستثمار والبطالة معًا.

حوكمة القطاع العام في فلسطين والمؤشرات الاقتصادية الكلية:

1. واقع حوكمة القطاع العام في فلسطين:

يعدُّ حوكمة القطاع العام الفلسطيني الهدف العام للمشروع الوطني الفلسطيني وصولًا للتنمية الفلسطينية الشاملة، وينبثق من الهدف العام الهدف الأساسي للمشروع الذي في جوهره يعني بأهداف الحوكمة للقطاع العام الفلسطيني التي تعدّ مخرجات المشروع الوطني الفلسطيني انتهاء بالانتقال لحوكمة القطاع العام، وتعدُّ المؤشرات العالمية للحوكمة من أكثر المؤشرات شمولية ومصداقية في قياس جودة الحكم مقارنة ببقية المؤشرات الأخرى (De Ferranti, 2010)، وهي إحدى منتجات البنك الدولي، وتتكون مؤشرات الحوكمة من ستة مؤشرات، وكل مؤشر يقيس موضوعًا من مواضيع الحوكمة وهذه المؤشرات هي: (المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فاعلية الحكومة، جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، سيادة القانون، السيطرة على الفساد)، والجدول الآتي يوضح مؤشرات الحوكمة في القطاع العام الفلسطيني خلال الفترة (2002-2021).

جدول (2): مؤشرات حوكمة القطاع العام في فلسطين خلال الفترة (2002-2021)

السنة	المشاركة والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	جودة التشريعات	سيادة القانون	السيطرة على الفساد
2002	-0.81	-1.65	-1	-0.97	-0.33	-0.32
2003	-0.85	-1.3	-1.18	-0.99	-0.09	-0.37
2004	-0.68	-1.13	-0.78	-0.63	-0.26	-0.01
2005	-0.65	-1.41	-1.06	-1.06	-0.34	-0.49
2006	-0.43	-1.73	-0.97	-1.01	-0.39	-0.3
2007	-0.68	-1.98	-1.19	-1.2	-0.62	-0.11
2008	**-0.86**	**-2**	**-1.27**	**-1.12**	**-0.76**	**-0.44**
2009	-0.95	-2.04	-0.67	-0.21	-0.31	-0.1
2010	-0.82	-1.97	-0.37	0.21	-0.2	-0.11
2011	-1.01	-1.94	-0.59	0.2	-0.43	-0.45
2012	-0.94	-1.96	-0.71	0.08	-0.44	-0.25
2013	-0.93	-1.78	-0.73	0.12	-0.4	-0.25
2014	-0.88	-1.99	-0.49	0.21	-0.39	-0.28
2015	-0.99	-2.16	-0.47	0.1	-0.51	-0.45
2016	-1.09	-1.98	-0.64	0.06	-0.34	-0.15

السنة	المشاركة والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	جودة التشريعات	سيادة القانون	السيطرة على الفساد
2017	-1.03	-1.64	-0.4	0.02	-0.42	-0.03
2018	-0.92	-1.82	-0.76	0.02	-0.49	-0.20
2019	-1.03	-1.90	-0.75	0.03	-0.49	-0.33
2020	-1.13	-2.01	-0.65	0.08	-0.46	-0.55
2021	-1.11	-1.84	-0.77	-0.02	-0.50	-0.74

Source: The Worldwide Governance Indicators, 2022 Update.

نلاحظ من خلال جدول (2) أن مؤشرات حوكمة القطاع العام كانت سالبة خلال الفترة (2002-2021)، باستثناء مؤشر جودة التشريعات، وبالرغم من عدم سلبية هذا المؤشر فإنه كان ضعيفًا جدًا وفق تصنيف البنك الدولي لمؤشرات حوكمة القطاع العام.

2. النمو الاقتصادي في فلسطين:

بدأ الاقتصاد الفلسطيني بالتعافي التدريجي مع انحسار وباء فيروس كورونا، إذ سجل نموًا بنسبة 6.7% خلال عام 2021، على الرغم أنه ظل أقل من مستوياته قبل الجائحة. وفي عام 2021، شهدت معظم الأنشطة الاقتصادية زيادة في القيمة المضافة، مما أدى لارتفاع النمو الاقتصادي حيث بلغ (8.97%). ويوضح الجدول أدناه النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة الزمنية 2002-2021 الذي يشهد تذبذبا واضحًا نتيجة الظروف والتحديات السياسية التي تواجهه القضية الفلسطينية.

جدول (3): النمو الاقتصادي في فلسطين (2002-2021)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2015)	نسبة النمو (%)
2002	5649.4	-12.49
2003	6441.2	14.02
2004	7853.4	21.93
2005	8740.1	11.29
2006	8653.0	-1.00
2007	8980.8	3.79
2008	9,648.00	7.43
2009	10,477.10	8.59
2010	11,082.40	5.78
2011	12,146.40	9.60
2012	12,886.90	6.10
2013	13,492.40	4.70
2014	13,471.10	-0.16
2015	13,972.40	3.72
2016	15,211.00	8.86
2017	15,426.90	1.42
2018	15,616.20	1.23
2019	15,829.00	1.36
2020	14,037.40	-11.32
2021	15,271.10	8.79
المتوسط	13,469.16	4.01

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني رابط الإلكتروني https://www. pcbs. gov. ps/

نلاحظ من خلال الجدول تذبذب معدل النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة (2002-2021)، حيث بلغ متوسط النمو الاقتصادي (4.59%) خلال الفترة نفسها، ونلاحظ إن العام 2020 سجل أسوأ معدل نمو اقتصادي للفترة ككل حيث بلغ(-11.32%)، وهذا بسبب تأثير جائحة كورونا والإجراءات الحكومية لمواجهة هذه الجائحة من إغلاق المناطق، الأمر الذي انعكس على أغلب المؤشرات الاقتصادية؛ كارتفاع معدل البطالة والفقر وإغلاق العديد من المحال والمصانع التجارية، بالإضافة لتعطيل العديد من المشاريع الاقتصادية، كما سجل العام 2014 معدل نمو سالب بلغ (0.16-%) وهذا يعود للحرب الإسرائيلية على المحافظات الجنوبية الفلسطينية وما تبعها من دمار في المباني والمصانع والبنية التحتية للاقتصاد الغزي، بالإضافة إلى إغلاق المعابر والحدود بين شطري الوطن.

3. البطالة في فلسطين:

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تشوهات هيكلية أدت إلى تقليص قدرته على استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، مما أسهم في زيادة معدل البطالة. وفي بداية الأمر، اتخذت السلطة الفلسطينية العديد من التدابير والإجراءات للتخفيف من حدة البطالة، إلا أن تأثير هذه الإجراءات ظل محدودًا بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية جراء الممارسات الإسرائيلية، التي أدت إلى تراجع حجم الطلب الكلي والخارجي على السلع والخدمات وارتفاع مخاطر الاستثمار (مكحول، 2006).

ويعدّ معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية من المعدلات المرتفعة مقارنة بدول العالم الأخرى، والشكل البياني الآتي يوضح نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة.

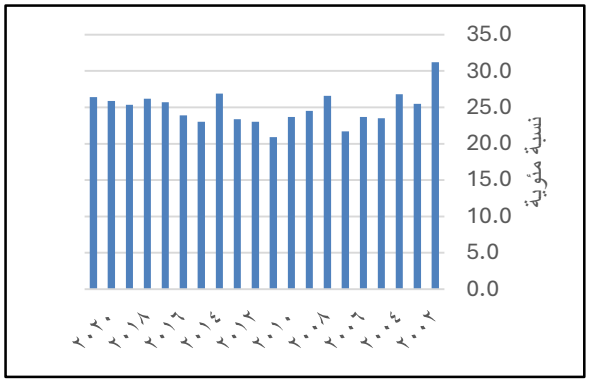

شكل (1): نسبة البطالة في فلسطين خلال الفترة (2002-2021)

المصدر: بالاعتماد على بيانات ملحق (1).

بلغ متوسط البطالة في فلسطين (24.9%) خلال الفترة (2002-2021)، ويتضح من الشكل السابق أن معدلات البطالة مرتفعة جدا في فلسطين، وكانت أعلى نسبة للبطالة خلال فترة الدراسة في العام 2002 بلغت (31.2%)، ويعزى هذا الارتفاع في معدلات البطالة للتزايد في عرض العمل وما قابله من ضعف في الطلب مما تسبب في تزايد الفجوة ما بين الطلب والعرض، وكانت أقل نسبة لمعدل البطالة في العام 2011 بلغت (20.9%). كما نلاحظ من الشكل السابق ارتفاع معدل البطالة بشكل مستمر خلال الفترة (2019-2021).

4. لاستثمار الكلي في فلسطين:

يعرف الاستثمار لمؤسسة أو قطاع ما بقيمة حيازته من أصول جديدة أو مستعملة مخصومًا منها قيمة الأصول التي تم التخلص منها خلال سنة المسح، أي إنه يقصد بالتكوين الرأسمالي الإجمالي أنه عبارة عن التكوين الرأسمالي الثابت إضافة للتغير في المخزون (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، 2011). وتشير البيانات إلى أن الاستثمار الكلي بلغ (2649.5) مليون دولار كمتوسط للفترة (2002-2022)، والشكل البياني الآتي يوضح الاستثمار الكلي في فلسطين خلال الفترة نفسها.

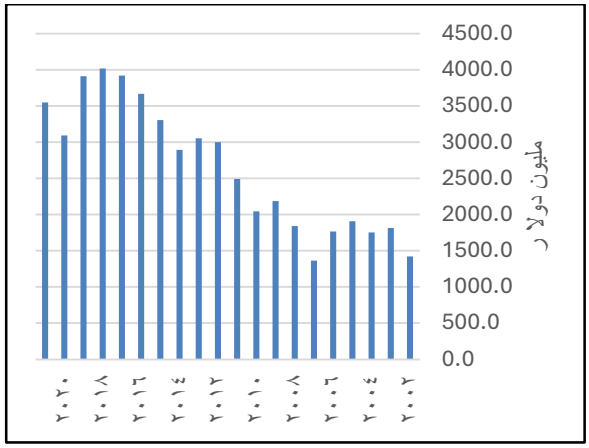

شكل (2): الاستثمار الكلي في فلسطين خلال الفترة (2002-2021)

المصدر: بيانات ملحق (1).

نلاحظ من الشكل (2) ارتفاع الاستثمار الكلي خلال العام 2018؛ إذ بلغ (4015.9)، وانخفض في العام 2020م بشكل ملحوظ، إذ بلغ (3093.2)، ويعود ذلك لأزمة كورونا التي أثرت على مكونات الاقتصاد الفلسطيني، إذ أغلقت المشاريع التجارية والاستثمارية كافة، وكان هناك شلل تام في الحركة في فلسطين، الأمر الذي انعكس على الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني، وتراجع الاستثمار الكلي، وبعد التعافي من أزمة كورونا تعافى الاقتصاد الفلسطيني بشكل تدريجي وانعكس ذلك على الاستثمار الكلي؛ إذ بلغ (3549.1) في العام 2021.

بشكل عام، يعود انخفاض الاستثمار الكلي إلى عدم التزام الدول المانحة بتوفير المعونات بشكل منتظم، بالإضافة إلى الضغوط المالية التي تواجه موازنة السلطة الفلسطينية. وهذا يؤدي إلى تخصيص الأولوية في الإنفاق الحكومي لتغطية الرواتب والنفقات الجارية الضرورية لاستمرار عمل مؤسسات القطاع العام. ويعزى ضعف المناخ الاستثماري في الأراضي الفلسطينية إلى الارتباط الكبير بين الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة والنشاط الاقتصادي، بالإضافة لاعتماد فئة واسعة من الشعب الفلسطيني على المساعدات الدولية وعلى تحويلات ذويهم من الخارج.

2. إجراءات ومنهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على تحليل السلاسل الزمنية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، التي تُعد الأكثر استخدامًا من قبل الباحثين في نماذج الانحدار البسيط والمتعدد، وتعتمد طريقة (OLS) على إيجاد قيم المقدرات $\hat{\alpha}$، $\hat{\beta}$ التي تكون فيها مجموع مربعات الأخطاء $\sum_{i=1}^{n} u_i^2$ عند قيمتها الدنيا (Yan&Su,2009)، وبعد المناقشة النظرية والدراسات السابقة اعتمدت الدراسة على ثلاثة نماذج، وذلك على النحو الآتي:

نموذج ومتغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: حوكمة القطاع العام بدلالة أبعادها (المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، سيادة القانون، السيطرة على الفساد)، وتم الاعتماد على هذه الأبعاد بناء على مؤشرات البنك الدولي للحوكمة، والدراسات السابقة كدراسة (المتيم، وعبيد، 2022)، (بودالية، وجميلة، 2021)، (متاني، وآخرون، 2017).

المتغير التابع: تم الاعتماد على أكثر من متغير تابع وذلك على النحو الآتي: (النمو الاقتصادي، البطالة، إجمالي الاستثمار)، وذلك لاختيار الأبعاد المناسبة لحوكمة القطاع العام مع هذه المتغيرات، وذلك على النحو الآتي:

النموذج الأول:

$$GDP = c + \alpha_1 GE + \alpha_2 VA + \varepsilon$$

حيث إن:

GDP: إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015)، بالاعتماد على دراسة (Vachuiden, Ngouhouo, 2022)، و(Larissa,2022).

GE: فعالية الحكومة

VA: المشاركة والمساءلة

ومن المتوقع أن يكون التأثير إيجابيًا لفاعلية الحكومة والمشاركة والمساءلة في الناتج المحلي الإجمالي.

أما النموذج الثاني فهو على النحو الآتي:

$$I = c + \beta_1 PS + \beta_2 RQ + \varepsilon$$

حيث إن:

I: إجمالي الاستثمار كمتغير تابع وذلك بالاعتماد على دراسة (مصطفى، 2018) (Tharanga, 2017)

PS: الاستقرار السياسي

RQ: جودة التشريعات

ومن المتوقع أن يكون التأثير إيجابيًا؛ فجودة التشريعات والاستقرار السياسي يؤثران إيجابيًا في الاستثمار.

والنموذج الثالث لمعرفة العلاقة بين البطالة والسيطرة على الفساد من خلال المعادلة الآتية:

$$UM = CC$$

حيث إن:

UM: البطالة كمتغير تابع بالاعتماد على دراسة (Shabbir, et al. 2019)

CC: السيطرة على الفساد

ومن المتوقع أن تكون العلاقة عكسية؛ بمعنى كلما زادت السيطرة على الفساد انخفضت البطالة.

مصادر بيانات الدراسة:

تم الاعتماد على بيانات البنك الدولي وسلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالإضافة إلى دليل مؤشرات الحوكمة العالمية للحصول على سلسلة زمنية لمتغيرات الدراسة من العام (2002-2021).

المنهج المستخدم:

استخدمت الدراسة منهجين؛ المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف المتغيرات وتحليلها، والمنهج القياسي من أجل بناء النماذج القياسية لتقدير أثر حوكمة القطاع العام في المتغيرات الاقتصادية الكلية في فلسطين.

1.2 تقدير النماذج القياسية:

نتائج تقدير العلاقة الانحدارية بين المتغيرات المستقلة (فعالية الحكومة، المشاركة والمساءلة) والنمو الاقتصادي الفلسطيني، والجدول الآتي يوضح نتائج تقدير النموذج القياسي الأول.

جدول (4): تقدير العلاقة الانحدارية للنموذج القياسي الأول

Variable	coefficient	S. E	t-statistics	P. value
C	6716.216	3894.831	1.724392	0.1028
Ge	4702.312	2097.219	2.242166	0.0386
Va	-9722.081	3135.089	-3.101054	0.0065
DW= 0.706454	(ajd R2: 0.587364) (R2: 0.630799)			
F-statistic= 14.52269	Prob (F- statistic) = 0.000000			

تقييم النموذج:

يمكن تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام معامل التحديد المتعدد، واختبارات المعنوية (عطية، 2005)

أ. معامل التحديد المتعدد (R^2):

يشير معامل التحديد المتعدد إلى النسبة التي يمكن تفسيرها من التغير الكلي في المتغير التابع بناءً على المتغيرات المستقلة المدرجة في دالة الانحدار المتعدد. وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد؛ إذ تعني النسبة العالية أن النموذج يتمتع بجودة توفيق عالية ومقدرة تفسيرية جيدة. وإذا كانت قيمته تساوي واحدًا، فهذا يعني أن المقدرة التفسيرية للنموذج كاملة وأن جودة التوفيق قد وصلت إلى حدها الأقصى. ونلاحظ من خلال تقدير العلاقة الانحدارية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أن قيمة R^2 بلغت63 % وهذا يدل على جودة النموذج إحصائيًا. كما بلغت قيمة DW 0.7064 وهذا يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي.

ب. التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر:

تم استخدام اختبار (Jarque-bera) للتحقق من توفر هذا الشرط، وكانت نتيجة الاختبار تشير إلى أنّ قيمة الاختبار بلغت 0.562 (Jarque-bera=) عند مستوى دلالة 0.754، وهذا يعني قبول الفرض البديل بأن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، والشكل البياني الآتي يوضح التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج القياسي.

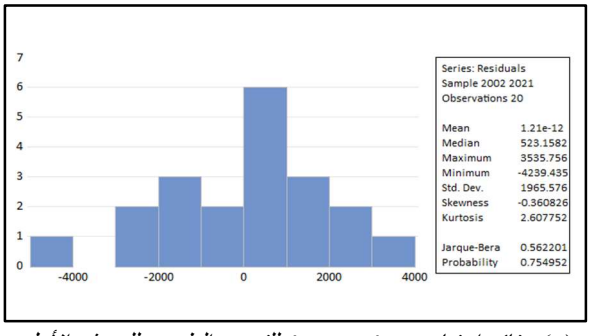

شكل (3): نتائج اختبار Jarque-bera للتوزيع الطبيعي للنموذج الأول

ج. اختبار تجانس تباين حدود الخطأ:

من أهم افتراضات نموذج الانحدار الخطي هو تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي، وفي حالة عدم تحقق هذا الافتراض، يدل ذلك على وجود مشكلة عدم تجانس تباين حد الخطأ العشوائي، ويعدّ اختبار Arch من الاختبارات التي تكشف هذه المشكلة (صافي، 2015)، والجدول الآتي يوضح نتائج اختبار تجانس تباين حدود الخطأ.

جدول (5): نتائج اختبار ARCH للتأكد من تجانس تباين حدود الخطأ أو البواقي (e) للنموذج الأول

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.955912	Prob. F(1,17)	0.1037
Obs*R-squared	2.814320	Prob. Chi-Square(1)	0.0934

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة اختبارARCH بلغت 0.0934 وهي أكبر من 0.05 وهذا يدل على عدم وجود تباين حدود الخطأ أو البواقي للنموذج.

د. الارتباط الذاتي أو استقلال البواقي: وذلك باستخدام اختبار دوربن واستون (DW)؛ إذ يعدّ أكثر الاختبارات شيوعًا وسهولة والأكثر دقة، ولمعرفة الاختبار يتطلب صياغة الفرضيات الآتية (الفتلاوي، وآخرون، 2011):

Null Hypotheses $H_0 = \rho = 0$

Alternative Hypotheses $H_0 = \rho = 0$

وبلغت قيمة (DW) = 0.706، وهذا يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج المقدر. كما تشير نتائج اختبار LM Test إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي؛ إذ بلغت قيمة الاختبار (0.0605)، وهي أكبر من 0.05، وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي (William H. Greene, 2018). والجدول الآتي يوضح نتائج اختبار (Breusch- Godifery Serial correlation LM Test)

جدول (6): نتائج اختبار Breusch- Godifery Serial correlation LM Test للنموذج الأول

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	3.537678	Prob. F(2,15)	0.0551
Obs*R-squared	6.410185	Prob. Chi-Square(2)	0.0605

د. المقارنة بين القيم الحقيقة والقيم المقدرة:

من أحد شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS) افتراض أن متوسط البواقي الناتجة من النموذج المقدر مساوٍ للصفر أو لا يختلف بشكل جوهري عنه. يتم ذلك عن طريق طرح القيم المقدرة من القيم الحقيقية للحصول على البواقي، ثم إجراء اختبار (T-test) للفرضية العدمية التي تنص على أن متوسط البواقي يساوي صفرًا. يوضح الشكل البياني الآتي أن متوسط البواقي الناتجة من نموذج تأثير حوكمة القطاع العام في المتغيرات الاقتصادية مساوٍ للصفر ولا يختلف جوهريًا عن القيم الحقيقية.

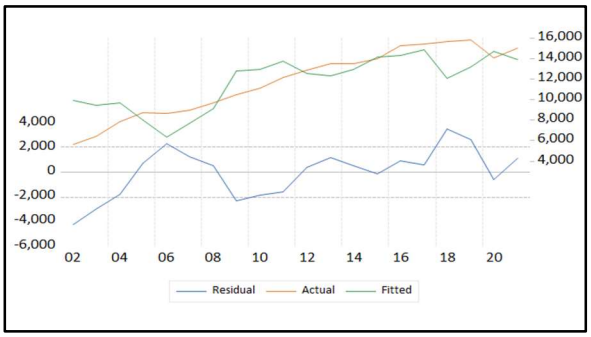

شكل (4): *القيم المقدرة والحقيقية للنموذج الأول*

نتائج تقدير النموذج الثاني:

تم تقدير العلاقة الانحدارية بين المتغيرات المستقلة (الاستقرار السياسي، وجودة التشريعات) والنمو الاستثمار في فلسطين، والجدول الآتي يوضح نتائج تقدير النموذج القياسي الثاني:

جدول (7): تقدير العلاقة الانحدارية للنموذج القياسي الثاني

variable	coefficient	S. E	t-statistics	P. value
C	3294.259	1121.488	2.937400	0.0092
PS	137.2707	589.9036	0.232700	0.0187
RQ	1301.529	292.6558	4.447303	0.0004
DW= 0.759609 (ajd R2: 0.540252) (R2: 0.588646) (F- statistic) = 0.000526 F-statistic= 12.16348 Prob				

نلاحظ من خلال الجدول عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج، إذ إنّ قيمة دوربن وستون (DW) قد بلغت (0.7596)، كما بلغت قيمة اختبار F-statistic= 12.16348، وبمستوى معنوية (0.000526)، وهذا يعكس جودة النموذج القياسي. وللتأكد من جودة النموذج بناء على طريقة المربعات الصغرى العادية، اتبعت الدراسة الآتي:

- بلغت قيمة اختبار (Jarque-bera=0.217) عند مستوى دلالة 0.8967، وهذا يعني قبول الفرض البديل بأن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، والشكل البياني الآتي يوضح التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج القياسي

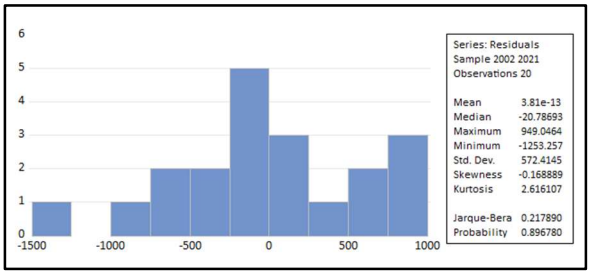

شكل (5): نتائج اختبارJarque-bera للتوزيع الطبيعي للنموذج الثاني

بلغت قيمة اختبار Arch (0.1214)، وهي أكبر من 0.05، وهذا يدل على عدم وجود تباين حدود الخطأ أو البواقي للنموذج، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (8): نتائج اختبار ARCH للتأكد من تجانس تباين حدود الخطأ أو البواقي (e) للنموذج الثاني

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.457512	Prob. F(1,17)	0.1354
Obs*R-squared	2.399727	Prob. Chi-Square(1)	0.1214

- بلغت قيمة اختبار LM Test (0.0605)، وهي أكبر من 0.05 وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، والجدول الآتي يوضح نتائج اختبار (Breusch- Godifery Serial correlation LM Test)

جدول (9): نتائج اختبار Breusch- Godifery Serial correlation LM Test للنموذج الثاني

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	4.235327	Prob. F(2,15)	0.0348
Obs*R-squared	7.218081	Prob. Chi-Square(2)	0.1270

للمقارنة بين القيم الحقيقة والقيم المقدرة، تم استخدام الشكل البياني الآتي:

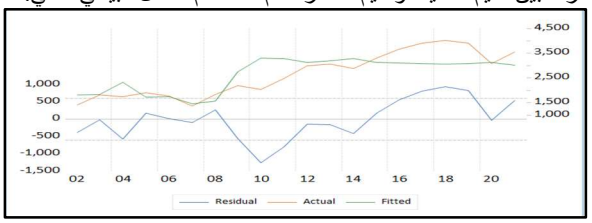

شكل (6): *القيم المقدرة والحقيقية للنموذج الثاني*

نتائج اختبار النموذج الثالث لمعرفة العلاقة بين البطالة والسيطرة على الفساد:

يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار العلاقة بين السيطرة على الفساد والبطالة

جدول (10): العلاقة بين السيطرة على الفساد والبطالة

السيطرة على الفساد CC	البطالة UM
0.0599 -	Correlation (معامل الارتباط)

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة عكسية بين السيطرة على الفساد وبين البطالة في فلسطين، وهذا يدل أنه كلما زاد السيطرة على الفساد انخفضت نسبة البطالة في فلسطين.

اختبار الفرضيات ومناقشتها:

الفرضية الأولى: وتنص على وجود أثر إيجابي لفاعلية الحكومة في النمو الاقتصادي في فلسطين.

من خلال نتائج جدول (3) تبين أن قيمة معامل انحدار فاعلية الحكومة (4702.312)، وبمستوى معنوية (0.0386)، وهذا يدل على وجود أثر لفاعلية الحكومة في النمو الاقتصادي، وهذا يتفق مع الأدبيات الاقتصادية والنظرية، لأنه كلما زادت فاعلية الحكومة ارتفعت جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وشجعهم على المزيد من الاستثمارات والابتكارات والإبداع، الأمر الذي ينعكس على النمو الاقتصادي.

مما سبق يتضح صحة الفرضية القائلة بـ: "وجود أثر إيجابي لفاعلية الحكومة في النمو الاقتصادي في فلسطين"

الفرضية الثانية: وتنص على أنه كلما زادت المشاركة والمساءلة زاد الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.

بينت نتائج جدول (3) أن معامل انحدار المشاركة والمساءلة بلغ (-9722.081)، وبمستوى معنوية (0.0065)، مما يعني وجود أثر عكسي للمشاركة والمساءلة في النمو الاقتصادي في فلسطين، وهذا يعدُّ أمرًا مخالفًا للنظريات والأدبيات العلمية، ويعزو الباحث ذلك لضعف المشاركة والمساءلة خاصة في رسم السياسات المالية والاقتصادية العامة للدولة، ووجود الانقسام الفلسطيني الذي انعكس سلبا على المتغيرات الاقتصادية والقرارات المتعلقة بتحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين، وهذا يدل على عدم صحة الفرضية الثانية التي نصت على أنه كلما زادت المشاركة والمساءلة زاد الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.

الفرضية الثالثة: وتنص على أنّ الاستقرار السياسي ينعكس إيجابيًّا على الاستثمار الكلي الفلسطيني.

تبين من جدول (6) أن معامل انحدار الاستقرار السياسي بلغ (137.2707)، وبمستوى معنوية (0.0187)، وهي أقل من (0.05)، وهذا يدل على وجود أثر إيجابي للاستقرار السياسي في الاستثمار في فلسطين، وهذا يتفق مع الأدبيات الاقتصادية والإدارية، فمن متطلبات تشجيع الاستثمار وجود الاستقرار السياسي، فدوما المستثمر يبحث عن البيئة المستقرة، بالتالي يتضح مما سبق صحة الفرضية القائلة أن الاستقرار السياسي ينعكس إيجابيًّا على الاستثمار الكلي في فلسطين.

الفرضية الرابعة: التي تنص على وجود أثر إيجابي لجودة التشريعات في الاستثمار الكلي في فلسطين.

وضح جدول (6) أن معامل انحدار جودة التشريعات بلغ (1301.529)، وبمستوى معنوية (0.0004)، مما يدل على وجود أثر لجودة التشريعات في الاستثمار الكلي الفلسطيني، وهذا يتفق مع النظريات والأدبيات الاقتصادية والإدارية، فمن العوامل المحددة والمحفزة للاستثمار البيئة التشريعية المناسبة والجيدة، التي من شأنها أن تعزز الاستثمار، مما سبق يتضح صحة الفرضية القائلة بوجود أثر إيجابي لجودة التشريعات في الاستثمار الكلي في فلسطين.

الفرضية الخامسة: وتنص على هناك علاقة عكسية بين السيطرة على الفساد ومعدل البطالة في فلسطين.

كشف جدول (8) وجود علاقة عكسية بين السيطرة على الفساد ومعدل البطالة؛ إذ بلغ معامل الارتباط (-0.0599)، وهذا يدل على أنه في حال زيادة السيطرة على الفساد سيؤدي إلى انخفاض نسبة البطالة، وهذا يتفق مع الأدبيات الاقتصادية والإدارية؛ إذ إنّ محاربة الفساد والحد منه يُسهم في رفع الإنتاجية وزيادة الأرباح، الأمر الذي يتطلب فتح العديد من المشاريع الجديدة، التي من شأنها تقود إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة، مما يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة. ومما سبق يتضح صحة الفرضية القائلة بوجود علاقة عكسية بين الحد من الفساد ومعدل البطالة.

من خلال الاختبارات السابقة وإثبات صحة أغلب الفرضيات يمكن القول بوجود أثر لحوكمة القطاع العام في متغيرات الاقتصاد الكلي في فلسطين خلال الفترة (2002-2021)، وهذا يتفق مع العديد من الدراسات السابقة كدراسة (**المتيم، وعبيد، 2022**) التي أكدت على وجود أثر لحوكمة القطاع العام في النمو الاقتصادي في كل من الصين ومصر، ودراسة (**Vachuiden, Ngouhouo, 2022**) التي أكدت على وجود أثر إيجابي لحوكمة القطاع العام في النمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء، ودراسة (**اللوي، وآخرون، 2020**) التي أكدت وجود أثر لحوكمة القطاع العام في التنمية الاقتصادية في العديد من الدول العربية والمتمثلة في كل من (الجزائر، وتونس، والمغرب، ومصر، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، والإمارات، والبحرين). بالإضافة لدراسة (**Shabbir, et al. 2019**) التي أكدت على وجود أثر لحوكمة القطاع العام في البطالة في دول جنوب آسيا. ودراسة (**مصطفى، 2018**) التي توصلت لوجود دور للحوكمة في جلب الاستثمار في جمهورية مصر العربية.

3. النتائج والتوصيات

النتائج:

هدفت الدراسة لقياس أثر حوكمة القطاع العام في المتغيرات الاقتصادية الكلية في فلسطين خلال المدة (2021-2022)، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها ما يأتي:

1. وجود أثر إيجابي لفاعلية الحكومة في النمو الاقتصادي، إذ بلغ قيمة معامل انحدار فاعلية الحكومة (4702.312)، وبمستوى معنوية (0.0386)، وهذا يدل على وجود أثر لفاعلية الحكومة في النمو الاقتصادي.
2. بلغ معامل انحدار المشاركة والمساءلة (-9722.081)، وبمستوى معنوية (0.0065)، مما يعني وجود أثر عكسي للمشاركة والمساءلة في النمو الاقتصادي في فلسطين.
3. بلغ معامل انحدار الاستقرار السياسي (137.2707)، وبمستوى معنوية (0.0187)، وهي أقل من (0.05)، وهذا يدل على وجود أثر إيجابي للاستقرار السياسي في الاستثمار في فلسطين.
4. بلغ معامل انحدار جودة التشريعات (1301.529)، وبمستوى معنوية (0.0004)، مما يدل على وجود أثر لجودة التشريعات في الاستثمار الكلي الفلسطيني.
5. وجود علاقة عكسية بين السيطرة على الفساد ومعدل البطالة، إذ بلغ معامل الارتباط (0.0599).
6. ضعف مؤشر حوكمة القطاع العام في فلسطين مقارنة بالدول الأخرى.
7. تذبذب معدل النمو الاقتصادي في فلسطين.
8. ارتفاع معدل البطالة في فلسطين خلال المدّة (2002-2021).

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بما يأتي:

1. يجب بناء السياسات الاقتصادية بعد تعزيز الحوكمة في قواعد هذه السياسات، على أساس سياسات معززة وسياسات مضادة وسياسات وقائية.
2. خلق البيئة الاجتماعية والمؤسساتية الداعمة لمتغيرات الحوكمة لتهيئة الأرضية والمناخ المناسب للنشاط الاقتصادي.
3. القيام بإصلاحات مؤسساتية عميقة تشمل المؤسسات الاقتصادية والسياسية بهدف القضاء على الفساد من جذوره، وإنشاء مؤسسات الحوكمة الاقتصادية المناسبة لكل المؤسسات العامة والخاصة، وتهيئة الإدارات الكفؤة لممارسة الرقابة النشطة والفاعلة على جميع القطاعات.
4. نشر ثقافة الحوكمة وإيجابياتها والعائد منها من خلال توعية المؤسسات والمستثمرين وأصحاب المصالح بحوكمة المؤسسات والتشجيع المستمر على مراعاتها من خلال النشرات التثقيفية والدورات التدريبية التي توعيهم بأهمية الالتزام بقواعد الحوكمة والنتائج الإيجابية المترتبة عليها، وذلك عن طريق المؤسسات المهنية والجهات الرقابية المختصة.
5. ضرورة إصدار التشريعات والقوانين الخاصة بقواعد حوكمة المؤسسات في فلسطين، وربط هذه التشريعات بقوانين الاستثمار الجديدة، وذلك من أجل توفير بيئة جاذبة للاستثمار، وتشجيع المستثمرين وتذليل العقبات التي تعوقهم.
6. محاولة الاهتمام ببعض مؤشرات الحوكمة التي لم تثبت معنويتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، رغبة في تدعيم المتغيرات الاقتصادية الكلية، مع زيادة الاهتمام ببعض مؤشرات الحوكمة التي تثبت معنويتها وأثرها الإيجابي على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

المراجع

حسن، محمد. (2006): *حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري*، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

حمدان، بدر، ودرويش، سالم. (2022): *الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق*، جامعة فلسطين.

صافي، سمير. (2015): *مقدمة في تحليل الانحدار باستخدام E-Views*، مكتبة آفاق، غزة، فلسطين.

عطية، عبد القادر. (2005): *الحديث في الاقتصاد القياسي-بين النظرية والتطبيق*، السعودية.

الفتلاوي، كامل، والزبيدي، حسن. (2011): *القياس الاقتصادي النظرية*

والتحليل، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

1.1.3 رسائل الماجستير والدكتوراه:

العراجنة، محمد. (2018): *أثر حوكمة القطاع العام في الحد من الفساد الإداري: دراسة تحليلية*. (رسالة ماجستير)، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، قسم الدراسات العليا. عمان.

قرون، زينب، (2015): *دور الخدمات البنكية في زيادة معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005 2013-*، حالة الجزائر، (رسالة ماجستير)، جامعة أم البواقي، الجزائر.

بودالية، بوراس، وجميلة، قدودو. (2021): *أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي دراسة حالة دول شمال إفريقيا- الجزائر، تونس، المغرب – (-2017 2000)*، *مجلة اقتصاد المال والأعمال*، المجلد (5)، العدد (2)، ص 169-186.

حداد، تمارا، وعبيد، شاهر. (2021): *أثر تطبيق قواعد الحكم الرشيد في مؤشرات التنمية المستدامة في بلديات الضفة الغربية محافظة رام الله والبيرة أنموذجا*، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية*، المجلد (6)، العدد (16)، ص 109-125.

صلحية، بوسليماني، ونوال، ضريفي. (2019): *فعالية حوكمة القطاع العام كإحدى آليات تحديث التسيير العمومي، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة*، المجلد (1)، العدد (2)، ص 26-1.

متاني، بلال، والبشير، أمين، وبركات، حمدي، (2017): *أثر الحوكمة في القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي دراسة حالة: المملكة الأردنية الهاشمية*، *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية*، العدد الثامن، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

المتيم، محمود، وعبيد، أماني. (2022): *دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية في الصين ومصر*، *المجلة العربية للإدارة*، المجلد (42) ، العدد (1) ، ص 131-161.

مصطفى، أمل. (2018): *دور الحوكمة في توفير مناخ جاذب للاستثمار في جمهورية مصر العربية*، *مجلة بحوث الشرق الأوسط*، العدد 47، ص 393 –440.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2011): الحسابات القومية، رام الله، فلسطين.

مكحول، باسم. (2006): مؤشرات البطالة في الأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)

وزارة تطوير القطاع العام، (2017): مديرية دعم الإبداع والتميز الحكومي، دليل تقييم وتحسين ممارسات الحوكمة في القطاع العام، الإصدار الثاني، عمان، الأردن.

اللوي، الطيب، وآخرون. 2020: أثر الحوكمة والانفتاح الاقتصادي على التنمية الاقتصادية وتنويع الصادرات في الدول العربية "دراسة حالة مجموعة من الدول العربية للفترة 1995-2018"، من خلال الرابط الآتي: See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/348245212_athr_alhwkmt_walanftah_alaqtsady_ly_altnmyt_alaqtsadyt_wtnwy_alsadrat_fy_aldwl_alrbyt_drast_halt_mjmwt_mn_aldwl_alrbyt_llftrt_1995-2018

منظمة العمل الدولية، (2023)، من خلال زيارة الرابط الآتي: https://www. ilo. org/global/lang--en/index. Htm

الموقع الإلكتروني لسلطة النقد الفلسطينية: http://www.pma.ps

الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: https://www.pcbs.gov.ps /

Afolabi, Joseph. (2019). The Impact of Governance on Economic Development in West Africa: A System GMM Dynamic Panel Approach. *Acta Universitatis Danubius, Vol 15, no 3.*

Alaaraj, H. & Ibrahim, W. (2014). The influence of E-government practices on good governance from the perspective of public in Lebanon. *Journal of public administration and governance, 4(3).*

De Ferranti et al. (2010): How to Improve Governance: A New Framework for Analysis and Action; Laura Langbein and Stephene Knack, «The Worldwide Governance Indicators: Six, One, or None? » *Journal of Development Studies ,vol. 46, no. 2.*

Khalid, A, Alam, M, Said, J. (2016). Empirical Assessment of good governance in the public Sector of Malaysia. *Economics and Sociology, 9(4), p 289-304.*

Larissa, Nducho. (2022). *The Impact of Governance on Economic Growth a Comparative Analysis of Cameroon and Finland*, Master thesis. Centrica University.

Mutahaba, G. (2014). Achieving good governance and development in Tanzania: is leadership the missing link? *Journal of public administration*, 49, (Special issue I).

Shabbir, et al. (2019). Investigating the effect of governance on unemployment: a case of South Asian countries. *International Journal of Management and Economics*, 55(2), p160–181.

Tharanga, Samarasinghe. (2018). *Impact of Governance on Economic Growth, Munich Personal RePEc Archive*.

Vachuiden, Jacob& Ngouhouo, Ibrahim. (2022). The Effects of Governance on Economic Development in Sub-Saharan Africa, *International Journal of Economics,* Commerce and Management United Kingdom ISSN 2348 0386, Vol. X, Issue 5.

Yan,xin&gang su,xiao. (2009). Linear Regresson Analysis Theory and Computing, world scientific Publishing co. pte. ltd.

William H. Greene, (2018). Econometric Analysis, google book.

الملاحق

ملحق (1) بيانات النماذج القياسية

بيانات المتغيرات المستقلة:

السنة	المشاركة والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	جودة التشريعات	سيادة القانون	السيطرة على الفساد
2002	-0.81	-1.65	-1	-0.97	-0.33	-0.32
2003	-0.85	-1.3	-1.18	-0.99	-0.09	-0.37
2004	-0.68	-1.13	-0.78	-0.63	-0.26	-0.01
2005	-0.65	-1.41	-1.06	-1.06	-0.34	-0.49
2006	-0.43	-1.73	-0.97	-1.01	-0.39	-0.3
2007	-0.68	-1.98	-1.19	-1.2	-0.62	-0.11
2008	-0.86	-2	-1.27	-1.12	-0.76	-0.44
2009	-0.95	-2.04	-0.67	-0.21	-0.31	-0.1
2010	-0.82	-1.97	-0.37	0.21	-0.2	-0.11
2011	-1.01	-1.94	-0.59	0.2	-0.43	-0.45
2012	-0.94	-1.96	-0.71	0.08	-0.44	-0.25
2013	-0.93	-1.78	-0.73	0.12	-0.4	-0.25
2014	-0.88	-1.99	-0.49	0.21	-0.39	-0.28
2015	-0.99	-2.16	-0.47	0.1	-0.51	-0.45
2016	-1.09	-1.98	-0.64	0.06	-0.34	-0.15
2017	-1.03	-1.64	-0.4	0.02	-0.42	-0.03
2018	-0.92	-1.82	-0.76	0.02	-0.49	-0.20
2019	-1.03	-1.90	-0.75	0.03	-0.49	-0.33
2020	-1.13	-2.01	-0.65	0.08	-0.46	-0.55
2021	-1.11	-1.84	-0.77	-0.02	-0.50	-0.74

بيانات المتغيرات التابعة

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل البطالة	الاستثمار الكلي
2002	5649.4	31.2	1422.1
2003	6441.2	25.5	1812.8
2004	7853.4	26.8	1754.3
2005	8740.1	23.5	1906.1
2006	8653.0	23.7	1765.9
2007	8980.8	21.7	1364.5
2008	9,648.00	26.6	1842.0
2009	10,477.10	24.5	2184.2
2010	11,082.40	23.7	2043.9
2011	12,146.40	20.9	2491.7
2012	12,886.90	23.0	2998.0
2013	13,492.40	23.4	3053.5
2014	13,471.10	26.9	2892.3
2015	13,972.40	23.0	3304.6
2016	15,211.00	23.9	3666.3
2017	15,426.90	25.7	3918.2
2018	15,616.20	26.2	4015.9
2019	15,829.00	25.4	3911.2
2020	14,037.40	25.9	3093.2
2021	15,271.10	26.4	3549.1

The Effect of Public Sector Governance on Economic Variables in Palestine

Badr Shehda Saeed Hamdan[1*]; Ahmed Mahmoud Ibrahim Abdulwahab[2]
[1] Palestinian Universities, Palestine
[2] Palestinian Ministry of Finance, Palestine

Received	Accepted	Published
23/03/2024	22/01/2025	21/12/2025

Cite: Hamdan, Badr; Abdulwahab, Ahmed. (2025). The Effect of Public Sector Governance on Economic Variables in Palestine. *University of Lahej Journal of Applied Sciences and Humanities*, *1*(2), 275-285.

Abstract

This study examined the effect of the public sector governance on economic variables in Palestine during the period (2002-2021). The study used both the descriptive quantitative and the standard approaches. The standard models were built to verify the effect of public sector governance on the independent variables (participation and accountability, political stability and absence of violence, government effectiveness, quality of legislation, control of corruption), and the dependent variables (economic growth, unemployment, and total investment), using the E-views 12 program. The study reached a number of results, including:

- There is a positive impact of the government's effectiveness on the Palestinian economic growth.
- There is a negative impact of participation and accountability on economic growth in Palestine.
- There is a positive impact of political stability on investment in Palestine.
- There is an effect of the quality of legislation on the total Palestinian investment.
- There is an inverse relationship between controlling corruption and the unemployment rate in Palestine.

According to the previous results, the study made many recommendations, the most important of which are: paying attention to some governance indicators that have not proven significance on macroeconomic variables, in order to support these variables, while increasing attention to some governance indicators that prove their significance and positive impact on macroeconomic variables. Another recommendation is creating social and institutional environment that supports the variables of governance to create the appropriate ground and climate for economic activity.

Keywords: *Aggregate investment, economic growth, public sector governance, unemployment*

© 2025, Hamdan; Abdulwahab, licensee University of Lahej Journal of Applied Sciences and Humanities. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.